

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : الردّ على المراسلات المتعلقة بمشاريع النصوص القانونية التي تتم إحالتها للتأشير أو لإبداء الرأي.

المرجع : منشور الوزير الأول عدد 49 بتاريخ 11 سبتمبر 1989.

لقد أكد المنشور المبين بالمرجع أعلاه على وجوب ردّ الوزارات على المراسلات المتعلقة بمشاريع النصوص القانونية التي تحيلها مصالح الوزارة الأولى عليها لغرض التأشير أو لإبداء الرأي في أجل محدّد.

غير أنه لوحظ في كثير من الأحيان عدم الإلتزام بالردّ في الآجال المحدّدة مما انجرّ عنه بطء في إنجاز مشاريع النصوص قد تكون له انعكاسات سلبية على السير العادي للعمل.

وسعياً لاختصار آجال دراسة واستصدار مشاريع النصوص القانونية ، فقد تقرر تحديد مدة خمسة عشر يوماً (15) كأجل أقصى لإرسال الوزارات المعنية لأجوبتها ، وبانقضاء الأجل المذكور، يعتبر سكوت الوزارة المعنية موافقة على مشروع النص المعروض عليها للتأشير أو لإبداء الرأي.

واعتباراً لأهمية الموضوع، فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة إصدار التعليمات الضرورية إلى المصالح الراجعة إليهم بالنظر قصد الحرص على تطبيق ما جاء بهذا المنشور بكل دقة وعناية.

والسلام

محمد المنصور
الأمين العام للحكومة